الإدارة العامة المقارنة

المحاضرة الثانية

ثالثا : اهمية الإدارة العامة المقارنة :

تعرف الادارة العامة المقارنة بانها منهجية للبحث والتطوير في خصائص القدرات الادارية العامة وفي اداء مسؤولياتها في مختلف النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو اتجاه مقارن مع ملاحظة الاختلافات في سلوكيات كل نظام أو مؤسسة أر إداري، و كذلك ما يوجد بالتأكيد من اختلاف في محيط وبيئة كل نظام أو تكوين حكومي ومن ثم فمجال الاستفادة من الدراسات المقارنة في الإدارة العامة يكمن في:

١. التعرف على الخصائص المميزة لنظـام إداري معين أو مجموعة منل الكشف عن الأسباب التي تجعل معالم أو ظواهر إدارية معينة تعمل بطريقة النظم، حسنة في إحدى الدول في وقت من الأوقات، بينما تفشل في دولة أخرى فى وقت آخر.

٢. توضيح العوامل التي يتسبب عنها النـجاح أو الفشل سواء كانت عوامل حضارية أو سياسية أو اجتماعية؛ ثم شرح الاختلافات في سلوك البيروقراطين موظفي الحكومة والبيروقراطيات في البلاد والثقافات المختلفة؛ وأخيرا اقتراح التغيرات التي يمكن إدخالها وكيفيـة إدخالها لتحسين العمل في الجهاز الحكومي.

٣. الوصول إلي معرقة الفكرة العامة أكشر من الوصول إلى معرفة التفاصيل، وكما يقول روبرت دال إنه مادامت دراسة الإدارة العامة ليست مقارنة فإن أية محاولة للوصول إلى علـم الإدارة العامة تبدو عديمة الجدوى«. فالدراسات المقارنة للإدارة العامة تعنى بكشف وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين النظم الإدارية للدول المختلفة في ضوء ظروفها وبيئاتها المحلية.

ولا يقتصر اهتمام الدراسات المقارنة بتجارب الدول الكبرى والمتقدمة بل يشمل أيضا تجارب الدول الصغرى والنامية.

رابعا: اهداف الادارة العامة المقارنة

إن هدف الدراسة المقارنة للإدارة العامة، في إطار دراسة ظواهر ومشكلات الحكومات المقارنة، إنما يكمن في التعرف على هذه المشكلات أو الظواهر، وتحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف واقتراح الحلول والحلول البديلة لحل المشكلة موضوع المقارنة. وتحقيق ذلك، يتوقف

على عدة أوضاع وظروف هي التي تكون في مجموعها الأسلوب الملائم الفاعل لعملية المقارنة، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويكون ذلك على النحو التالي :

١. تحديد المشكلة الإدارية موضوع الدراسة من الظواهر أو المشكلات الحكومية في إطار التنظيم أو التكوين الحكومي القومي أو التكوين الحكومي موضوع دراسة المشكلة.

٢. تحديد المؤسسة أو التنظيم أو البناء الإداري المعين في داخل التكوين الحكومي والمتعلق بالمشكلة موضوع الدراسة.

٣. اختيار عدد من المشكلات المتمائلة للمشكلة موضوع الدراسة من النظم الأخرى في إطار تكويناتها الحكومية.

٤. تحديد طرق البحث وأدواته.

٥. تجميع الحقائق والبيانات والمعلومات التي تتعلق بالمشكلة، وما يكون جوانبها المختلفة.

٦. البدء بعملية المقارنة.

٧. تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

٨. تحليل النتائج وتقويمها.

٩. اقتراح الحلول والحلول البديلة لحل المشكلة.

ترمي الادارة العامة المقارنة الى تحقيق نوعين من الاهداف :

اولا: اهداف علمية اكاديمية

من الوجهة العلمية يفيد التحليل المقارن الانظمة الادارية في زيادة وتعميق المعرفة النظرية في الادارة العامة ، فقد اقتنع من يحاولون بناء علم للادارة العامة بالمعنى الصحيح بان ذلك مرهون ويعتمد جزئيا على نجاحهم في تكوين افتراضات ومفاهيم حول الادارة تتعدى وتتجاوز الحدود لكل بلد . وقد اشار روبرت داهل الى هذه الضرورة في مقالته الشهيرة والتي جاءت بعنوان "دراسة الادارة العامة " التي اوضح فيها انه بدون دراسة الادارة في مجتمعات العالم المختلفة بهدف الوصول الى اسس وقواعد عامة ومؤسسة على نطاق من البحث اكثر اتساعا وشمولا من بيئة اجتماعية بذاتها ، فانه لن نصل الى "علم الادارة العامة " له من القواعد ما يتصف بالعمومية والشمول ، وانما سنصل الى قواعد مفككة ترتبط بالميدان الذي استنبطت منه فقط أي اننا بدراسة الادارة في مجتمع معين نصل الى اسس وقواعد للادارة دون الوصول الى علم الادارة بصفة عامة .

وهذه الاهداف العلمية الاكاديمية كانت وراء الدراسة التي قدمها فرد رجز(Fred Riggs) في المقارنة بين الادارة العامة في المجتمعات الزراعية والصناعية والتي رغم قيامها على نماذج نظرية المجتمعات الا انها تعتبر من الدراسات الرائدة ، وسلك بشأنها منهجية مقارنة تحصلت في ان نظام الادارة العامة في مجتمع معين ما هو الا محطة للبيئة التي تشكل خصائص وهوية المجتمع التي يعمل فيها هذا النظام ، وبالتالي فان هذه البيئة هي التي تشكل خصائص وهوية نظام الادارة العامة في اي مجتمع من المجتمعات ، فالجهاز الحكومي في المجتمع الزراعي او الصناعي هو افراز ومحصلة لتفاعل الانظمة والابنية المختلفة التي يتكون منها كل مجتمع منهما .

ولايخفى ما كان لهذه الدراسة المقارنة من فضل في توسيع نطاق نظرية الادارة العامة ، بحيث اصبحت تدخل في تحليلاتها انظمة الادارة في المجتمعات النامية بعد ان كانت الراسة العلمية لها تدرس من منظور المجتمعات الغربية المتقدمة ، وفي ذلك اثراء كمي وكيفي للمعارف الادارية.

ثانيا: اهداف عملية تطبيقية

الى جانب بناء قاعدة عريضة ومتنوعة من المعرفة الادارية ، تهدف الدراسات الادارية المقارنة تطوير الانظمة الادارية لجعلها اكثر كفاية وفعالية ، والتعرف على حلول افضل للعديد من المشكلات الادارية فالدراسات المقارنة المعاصرة لانظمة الادارة العامة في الدول النامية تدفع اليها رغبة هذ ه الدول في تطوير وتحديث الادارة العامة فيها للقيام بمسؤولياتها في التنمية.

وتحقيق هذه الاهداف العملية يتحقق بصورة اكثر فعالية كلما كانت هذه الدراسات متفهمة لبيئة المجتمعات التي يراد تطوير انظمتها الادارية ، وكما يقول احمد صقر عاشور" ان عمليات تطوير وتحديث الادارة في المجتمعات النامية يجب ان يبدأ بتحليل ودراسة البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي يراد تطوير انظمة الادارة العامة فيه.

والاهداف العملية لا تكاد تنفصل عن الاهداف العلمية وبيان ذلك ان المقارنات التطبيقية الخاصة لاحد جوانب او وظائف الادارة العامة في عدد من النظم الادارية المختلفة ، يمكن ان يترتب عليها ظهور نظريات ونماذج تحليلية جديدة تساعد في ترتيب وتنظيم المعارف الادارية المتوافرة فعلا.

كما ان الرؤى الجديدة في فكر الادارة العامة تؤثر بدورها على الدراسات التطبيقية التي يمكن ان تجري لتقييم وظائف اجهزة الادارة العامة في مجتمعات مختلفة ، ومن الامثلة على ذلك حركة الادارة العامة الجديدة ودورها في ادخال جانب العدالة الاجتماعية في الدراسات التطبيقية لتقييم الاجهزة الحكومية .

ثالثا: مداخل الادارة العامة المقارنة

١. **المدخل القانوني:** الذي يقوم اساسا على تحليل انظمة الترقية والترفيع بين عدد من الدول .
٢. **المدخل الوظيفي:** الذي يعتمد على التحليل المقارن للعملية الادارية لبن عدد من المنظمات الحكومية في دول مختلفة .
٣. **المدخل السلوكي:** الذي يقوم بالتحليل المقارن وجمع المعلومات عن الابعاد النفسية والاجتماعية لإداء البيروقراطيات .
٤. **المدخل البيئي:** المدخل الذي يقوم بجمع المعلومات من واقع الممارسات الفعلية والمؤثرات البيئية التي تؤثر على الموضوع محل الدراسة مع الاستعانة ببعض الادوات البحثية كالأستقصاءات والمقابلات ، ويتميز هذا المخل انه لا يمكن تعميم نظام معين في بلد معين على بلد اخر .